اماكن تواجدها وتأكيد مسؤوليتها عن ارتكاب الاعمال الارهابية والاجرامية.
٣ ـ الحكم بالموت على كل من يرتكب جريمة قتل بحق المواطنين والرعايا الاميركيين.

تمرد قوات الامن المركزي في مصر

لقد أثار حادث تمرد قوات الامن المركزي في مصر اهتمام الاوساط الاميركية، وقلقها البالغ على اوضاع الرئيس حسني مبارك، ومستقبل السلام مع اسرائيل. ولذلك اتجهت تلك الاوساط الى تحليل أبعاد عمليات التمرد والشغب وربطها بالاوضاع المصرية في الداخل، خاصة الاقتصادية منها. وفي ضوء تدهور اسعار النفط، وتراجع تحويلات المصريين العاملين في الخارج، خاصة العاملين منهم في منطقة الخليج العربي، وتضرر السياحة المصرية نتيجة لتصاعد عمليات الارهاب، اتجه المحللون السياسيون الى التنبؤ بتكرار أحداث الشغب وتراجع شعبية وشرعية نظام حكم الرئيس حسني مبارك. ومن ناحية أخرى، اتجه المحللون المقربون من السلطة الى القول ان تلك الاحداث ادت الى تقوية مركز وزير الدفاع المصري، الفريق عبدالحليم ابو غزالة، وذلك بعد نجاح الجيش المصري في القضاء على عملية التمرد.

ويبدو واضحاً ان الادارة الاميركية، ومن خلفها الحكومة الاسرائيلية، تحاول دفع الحكومة المصرية الى العمل في اتجاهين:

١ ـ الاسراع في اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بتصحيح بعض الاختلالات الهيكلية واعادة بناء الاقتصاد المصري على اسس رأسمالية.

٢ ـ تعيين الفريق أبو غزالة نائباً للرئيس، وبالتالي ضمان وقوف الجيش ضد التمردات الشعبية ومحاولات التغيير المتوقعة. ويعود السبب في الدفع في هذا الاتجاه الى كون الفريق ابو غزالة أحد اقرب اصدقاء واشنطن في الحكومة المصرية.

اما بالنسبة الى الموقف الاسرائيلي، فقد عبرت عنه الصحافة الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية، من خلال التنديد بسياسة ومواقف الرئيس مبارك، واعتباره، شخصياً، المسؤول الأول عن وقوع تلك الاحداث. اذ بينما ذكرت تلك الصحافة ان توجه مبارك الى مراضاة ومحاباة العرب ادى الى تشجيع قوى الرفض والتطرف داخل مصر، ذكرت أيضاً، ان اصراره على السير على طريق اطلاق الحريات العامة ادى الى اغضاب الحركات الدينية. وبسبب جمود السلام بين مصر واسرائيل، عجزت مصر عن اغتنام العديد من فرص التقدم، مما ادى الى استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية فيها. وهذا يعني اتجاه القوى الصهيونية الى الدعوة الى تصعيد الضغوط على الرئيس حسني مبارك كي يقبل بالشروط الاسرائيلية لحل الخلاف حول مشكلة طابا، ووضع حد للتجربة الديمقراطية العلمانية في مصر، واعطاء الجيش، ورئيسه، دوراً اكثر اهمية في ادارة شؤون البلاد والحفاظ على الامن الداخلي.

حادث اغتيال ظافر المصري

لقد أحدث اغتيال ظافر المصري، والذي قيل انه كان يتمتع بتأييد كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ردود فعل كثيرة على الساحتين الاميركية والصهيونية. وبعد اعلان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن حادث الاغتيال وقيام التظاهرات الصاخبة في نابلس، تعاطفاً مع المصري وتأييداً لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية، أخذت ردود الفعل الاميركية والاسرائيلية تتبلور بشكل واضح. وعلى الرغم من قيام الاعلام الاميركي، والصهيوني، بمحاولة استغلال ذلك الحادث لبث سمومهما الموجهة ضد العرب، واقحام الشعب الفلسطيني، مجدداً، في نغمة الحديث عن «الارهاب الدولي»، الا أن ردود الفعل، في معظمها، اضطرت الى الاعتراف بما تتمتع به منظمة التحرير الفلسطينية من تأييد في الاراضي المحتلة.

وبينما اتجه الاعلام الاميركي، بوجه عام، الى القول ان حادث الاغتيال كان دليلاً على رفض الشعب الفلسطيني لمشاريع الحكم الذاتي من طرف واحد، وهي المشاريع التي يحاول شمعون بيرس فرضها على